

يوم دراسي بالرباط حول إشكالية التوجيه نحو المسالك التكنولوجية السيد يوسف بلقاسمي: التعليم التكنولوجي مجال للتطبيق الممنهج والمنظم للمعرفة العلمية لتلبية حاجيات الإنسان

وتجهيزات وآفاق واعدة؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء هذا العزوف؟ وما هي التدابير اللازمة التي قامت بها الوزارة لتصحيح هذا الوضع؟

إنها أسئلة محورية كانت من ضمن أسئلة أخرى فرعية شكلت أرضية تأطيرية لتدارس إشكالية التوجيه نحو المسالك التكنولوجية خلال اليوم الدراسي الذي نظّمته المديرية المكلفة بالتعليم التقني وشهادة التقني العالي، يوم السبت 19 مارس 2011 بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

وتتميز هذا اللقاء الذي ترأس جلسته الافتتاحية السيد يوسف بلقاسمي، الكاتب العام لقطاع



أضحت مسألة التوجيه نحو الشعب التكنولوجية من القضايا التي تشغل بال قطاع التعليم المدرسي؛ فرغم الإصلاح الذي عرفه هذا المجال منذ سنة 2005، والذي مس الجوانب المرتبطة بالمسالك والمناهج والبنىات والتجهيزات واعتماد مشاريع البرنامج الاستعجالي، إلا أنه من خلال دراسة لطلبات التوجيه نحو التعليم التكنولوجي خلال سنة 2010 تبين أن أقل من 50 في المائة فقط من مجموع هذه الطلبات هي التي تمت تلبيتها، مما يفسح المجال واسعا أمام العديد من الأسئلة والتأويلات من قبيل : لماذا لم يستطع هذا النوع من التعليم جذب واستقطاب الأعداد المطلوبة في ظل ما يتوفر عليه من بنىات وأطر

وفي سياق آخر، أكد السيد الكاتب العام أن تجاوب المغرب مع التحولات المعرفية والصناعية التي همت كل القطاعات وقناعاته التامة بضرورة الإقلاع الاقتصادي والانجذاب نحو اقتصاد المعرفة، استدعت منه أن يولي الأهمية للتعليم التكنولوجي كقاعدة أساسية، ليس فقط باعتباره تعليما علميا بامتياز وإنما ك مجال للتطبيق الممنهج والمنظم للمعرفة العلمية لتلبية حاجيات الإنسان، والتي أثبتت لجميع بلدان العالم أنه طوق نجاة وانعتاق من

براشن الفقر والتخلف، وجسر نحو مستقبل زاهر ، كما برهنت على ذلك كوريا الجنوبية وأجمعت كل دول المعمور على ذلك أيضا، بمناسبة انعقاد المناظرة الدولية بسيول عاصمة نفس البلد سنة 1998.

واستعرض السيد الكاتب العام بمناسبة هذا اللقاء سلسلة الإصلاحات التي همت التعليم التقني الثانوي والعالى، والمتمثلة في تحديد أهدافهما بشكل دقيق بما يلائم التوجهات العالمية الجديدة، مشيرا إلى أن هذه الخطوة الإصلاحية أثمرت نتائج إيجابية ملموسة على مستوى الهندسة البيداغوجية، وكذا على مستوى المناهج بالتركيز

على الكفايات العلمية والتكنولوجية، كما فتح إصلاح التعليم العالى، أمام حاملي البكالوريا التقنية، آفاق جديدة أغلبها مهنية.

وشملت هذه الإصلاحات كذلك التجهيزات، بحيث أصبحت تعتمد على المناظم المتعددة التكنولوجيات، كما شملت أيضا بنيات الاستقبال التي شهدت

المدرسي، بحضور فعاليات مختلفة، من مفتشي التعليم التقني الصناعي والتجاري ومفتشين جهويين ومستشارين في التوجيه وبعض مديري المؤسسات التقنية وبعض رؤساء الأشغال وممثلين عن بعض المراكز الجهوية للإعلام، فضلا عن مساعدين على التوجيه، من أجل تعميق النقاش وتبادل الرأي واقتراح تصور مشترك حول السبل الكفيلة بدعم التوجه إلى الشعب التكنولوجية .

وفي كلمة بالمناسبة نوه السيد يوسف بلقاسمي بهذه المبادرة التي ستمكن من إنكاء روح التواصل والتشاور بين مختلف أطراف ومكونات التربية والتكوين حول إشكالية التوجيه إلى الشعب التكنولوجية، خاصة في ظل التحولات العميقة التي تعرفها بلادنا اجتماعيا واقتصاديا، والدينامية التي تشهدها منظومة التربية والتكوين بالموازاة مع ذلك.

وأوضح السيد الكاتب العام أن التعليم التكنولوجي بالمغرب مازال متعثرا وبعيدا عن الاستجابة لتطلعات وطموحات قطاع التعليم المدرسي، مبرزا أن نسبة التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بالشعب التكنولوجية لا تمثل إلا %6,81 حاليا فقط من مجموع التلاميذ الموجهين بسلك البكالوريا.

وسجل من جهة أخرى محدودية طلبات التوجيه إلى الشعب التكنولوجية لسنة 2010، والتي تقدر بحوالي 21600، مشيرا إلى أن قرابة %42 من مجموع هذه الطلبات لم يتم تلبيتها أي 9131 طلبا.



جسور وممرات بين مختلف المسالك، وكذا ربط مخرجات الثانوي التأهيلي بمسالك التعليم العالي وإدخال المستجندات العلمية والتكنولوجية على المضامين.

وأوضح السيد إسماعيلي أنه تم تعويض الجذوع المشتركة بجذع مشترك تكنولوجي واحد على مستوى الهندسة البيداغوجية، وتقليص عدد شعبه من 13 شعبة إلى 5 مسالك، وتشمل العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير المحاسباتي وعلوم التقني الصناعي والتقني الميكانيكي والفنون التطبيقية.

وعلى مستوى المناهج فقد تم اعتماد المقاربة بالكفايات وإدماج التكنولوجيا الحديثة للاتصال وتوسيع قاعدة المواد المشتركة معه ومع المسالك العلمية، مع تركيز الاهتمام حول الجوانب المنهجية بتمكين المتعلم من أدوات الفهم والتحليل وإكسابه القدرة على التعلم باعتماد مناظم حاملة متعددة التكنولوجيات.

وأبرز في هذا السياق الانعكاسات المهمة لإصلاح 2005، على البنيات والتجهيزات، حيث تم الانتقال من المعامل إلى المختبرات، مشيراً إلى أن هذه التحولات الجذرية تطلبت من الوزارة القيام بعدة إجراءات، تمثلت على الخصوص في وضع تصاميم للمختبرات والقاعات المختصة وتأهيل الثانويات التقنية، مع إمكانية إحداث جناح للعلوم والتكنولوجيات بالثانويات للتعليم العام.

تطوراً ملحوظاً تمثل في بناء وتجهيز 14 مركبا تكنولوجيا جديداً، بالإضافة إلى التجهيزات التكميلية لكل الثانويات التقنية.

وتعزيزاً لهذا التوجه، جاء البرنامج الاستعجالي، يضيف السيد يوسف بلقاسمي، بمجموعة من المشاريع لها وقع مباشر على العرض في مجال التعليم التقني، كمشروع E2P1 المتعلق بتأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي، ومشروع E1P3 الخاص بتأهيل المؤسسات وE3P7 الذي يهدف إلى وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه، والذي يتغنى تمكين كل تلميذ من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاته، والإجراء 11 من مشروع E1P8 المتعلق بتنظيم حملة إعلامية تحسيسية لفائدة التلاميذ وأولياتهم لاختيار الشعب العلمية والتكنولوجية.

من جهته قدم السيد محامدين إسماعيلي، المسؤول عن المديرية المكلفة بالتعليم التقني وشهادة التقني العالي عرضاً تناول فيه التعليم التقني على ضوء الإصلاح، وكذا الإشكالات التي تقف عائقاً أمامه، مستشرفاً آفاق تطويره. وأشار في هذا السياق إلى أن الغاية من

المراجعة الأخيرة التي شملت الثانوي التقني هي الانتقال من التعليم التقني إلى التعليم التكنولوجي والابتعاد من التقني القريب من المهني والحرص ما أمكن على تأجيل هذا التخصص الدقيق إلى ما بعد البكالوريا، الأمر الذي استدعى تقليص عدد الجذوع المشتركة باعتماد التخصص التدريجي وإرساء



ولبلوغ هذا المسعى، فإن الأمر يستدعي تحديد وتوحيد استراتيجية وخطة عمل مندمجة في إطار التخطيط والإعلام والتوجيه، وكذا توفير آليات للتدخل والتنسيق من أجل التحكم أكثر في الإقبال على الشعب التكنولوجية، فضلا عن تنظيم أيام الأبواب المفتوحة بجميع الثانويات التأهيلية التقنية والمحتضنة لمسلكي العلوم والتكنولوجيات.

وأضاف أن الوزارة، في إطار التوجه الجديد، تقيدت بمجموعة من الضوابط والمعايير تجلت أساسا في التخفيف من مسالك التعليم العام بالثانويات التأهيلية التقنية ومواصلة العمل على تخصيص داخلات الثانويات التأهيلية التقنية لفائدة الموجهين نحو المسالك التكنولوجية والعلوم والفنون التطبيقية فقط، وتصريف التوسيعات التي تشهدها الثانويات التأهيلية بإحداث 64 مركب تكنولوجي خلال الثلاث سنوات المقبلة، وإحداث شعب العلوم ب121 ثانوية بتكلفة تناهز 578.1 مليون درهم.

ومن المبررات التي استند إليها بخصوص إلغاء عدد من طلبات التوجيه إلى المسالك التكنولوجية، التفاوت الحاصل في عمل لجان الانتقاء وعدم توحيد معايير الانتقاء، مسجلا في هذا الإطار أن عملية انتقاء التلاميذ تتم دون مراعاة الطاقة الاستيعابية الممكنة فضلا عن غياب عمليات التحسيس بأهمية الشعب التقنية.

ورغم هذه الجهود المبذولة، أكد السيد إسماعيلي، أنها تظل محدودة أمام ما تم رصده من ضعف للعرض والطلب على المسالك التكنولوجية مقارنة مع المعايير الدولية ومتطلبات التنمية الدولية، وكذا من التباين بين الأكاديميات فيما يخص العرض، حيث تتراوح نسبة التعليم التقني بين الجهات ما بين 2.2 في المائة و8.6، مشيرا في هذا الصدد أن ثلاث ثانويات للتعليم التقني هي التي تحتضن العلوم التكنولوجية، علاوة على ذلك تبقى داخليتها مفتوحة في وجه التلاميذ الموجهين نحو مسالك التعليم العام.

ومن المشاكل التي لازالت تقف عائقا أمام التوجيه نحو هذه المسالك هي غياب إستراتيجية وطنية تسهم في تغيير التمثلات الذهنية للأباء حول التعليم التكنولوجي والصناعي، إلى جانب عدم وضوح الخطط الوطنية المندمجة الملائمة للتكوين مع متطلبات المشاريع التنموية الكبرى.

وبخصوص الآفاق الاستشرافية لتطوير هذا التعليم، قال السيد المدير إن الوزارة تتطلع إلى الرفع من نسبة ولوج التلاميذ إلى شعب ومسالك التعليم التقني من 6.8 في المائة المسجلة حاليا إلى 15 في المائة في أفق 2012 - 2013 مع

ضمان تكافؤ ولوج مسالك التعليم التقني، كما تتطلع كذلك إلى تحقيق توازن العرض كما ونوعا بين الجهات والأقاليم وتقريب خدمة التعليم التقني لفائدة التلاميذ.



وثائق ورقية ورقمية ومتعددة الوسائط مع الحصيلة السنوية والخريطة التوقعية، والتفكير في اختبارات خاصة مساعدة على التوجيه نحو التعليم التكنولوجي.

وبخصوص ورشة الاندماج والآفاق، دعا المشاركون إلى تفعيل الشراكة بين قطاع التعليم المدرسي والتعليم العالي والتكوين المهني، وتوسيع مضامين الدورية المشتركة التي تهتم بتحديد مسطرة التوجيه إلى التكوين لتشمل التقني والتقني المتخصص إلى جانب التأهيلي، والرفع من نسبة المقبولين الحاملين لبيكالوريا التعليم التكنولوجي فيما يقابلها بالتكوين المهني والتعليم العالي، فيما أوصى المشاركون في الورشة الرابعة حول الإعلام والتواصل من أجل دعم التوجيه إلى الشعب التكنولوجية إلى تصحيح التمثل المرتبط بالتوجيه نحو العلوم الاقتصادية المشروط بالمرور عبر الجذع المشترك التكنولوجي، والعمل على مصاحبة وتأمين مرحلة انتقال التلاميذ من السلك الإعدادي إلى السلك التأهيلي، وإدماج الثقافة المقاولاتية داخل المؤسسات التعليمية من خلال

تضمينها في المقررات وفي برنامج تنمية الحس المقاولاتي، كما أوصوا بتغليب الجانب التطبيقي على الجانب النظري في التدريس بالشعب التقنية، وتفعيل القوة الاقتراحية لآليات تنسيق التفتيش محليا وجهويا وإشراكها في توطين مؤسسات التعليم التقني مع مراجعة وتدقيق الهندسة البيداغوجية ■

و تميز هذا اللقاء بتنظيم أربع ورشات تدارس خلالها المشاركون مجموعة من الإشكالات التي تطرحها مسألة التوجيه نحو التعليم التكنولوجي وأجمعوا على أنها اختلالات مرتبطة بالعرض والطلب، وبالتوجيه في حد ذاته وكذا في المساطر، وصعوبات في الاندماج وغموض حول الآفاق المهنية لهذا النوع من التعليم، بينما الإشكالية الكبرى تظل مرتبطة بالتمثلات الذهنية التي يحملها التلاميذ والآباء حول التعليم التقني.

وأسفر النقاش عن مجموعة من التوصيات من أهمها على مستوى ورشة العرض والطلب، الدعوة إلى إحداث لجنة ثلاثية تضم مفتشي التوجيه ومفتشي التعليم التقني الصناعي والتجاري لإعادة قراءة المذكرات 61 - 43 - 90، وإحداث جذع مشترك خاص بمسالك الاقتصاد والتدبير، وكذا تنظيم أيام الأبواب المفتوحة بالمؤسسات التقنية لفائدة التلاميذ وإطلاعهم على أهم مستجدات الشعب التكنولوجية والآفاق الدراسية والمهنية ما بعد البكالوريا، وإلغاء لجان الانتقاء الأولي لقصورها في تحقيق الأهداف، فضلا عن تخصيص داخلية لتلاميذ التعليم التقني.

كما أوصى المشاركون بدعم تدريس اللغة الفرنسية وإشراك جميع الفاعلين في عملية الإعلام والمساعدة على التوجيه، وإدراج حصص حول الإعلام المدرسي في المناهج الدراسية، وتنظيم أيام دراسية تواصلية وتكوينية لفائدة أطر التوجيه التربوي مع تزويدهم بعدة متكاملة تتضمن



يوم دراسي حول الخريطة التربوية الاستشرافية إرساء نظام للتوقع في مجال المواءمة بين العرض والطلب في المجال التربوي

الميدان سواء في المؤسسة التعليمية أو النيابة أو الأكاديمية أو على المستوى المركزي.

ودعا السيد الحياني المشاركين في أشغال هذا اليوم الدراسي إلى تعميق النقاش أكثر بخصوص بعض الأسئلة الجوهرية المتعلقة بأفاق إعداد الخريطة الاستشرافية، وكذا المدى الأنسب الذي يجب تحديده عند صياغتها، والدور الذي يتوقع أن يلعبه الفاعلون في هذا الصدد، منبها إلى ضرورة التعامل مع هذا المشروع الاستراتيجي وفق مقاربات منبثقة من مستويات تدبير أخرى وعدم الاكتفاء بالمقاربة المركزية.

وفي نفس السياق أشارت السيدة هند بلحبيب، مديرة منظومة الإعلام، بأن الوزارة تمتلك اليوم كل مقومات الانطلاق لتفعيل هذا المشروع والاستفادة منه، وأن بعض المعوقات التي كانت تعترض نظام التخطيط سابقا قد تم التغلب عليها، وأن الطريق أصبح مفتوحا لإرساء نظام فاعل للقيادة.

نظمت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يوم 16 مارس 2011، بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط، يوما دراسيا في موضوع "الخريطة التربوية الاستشرافية"، وذلك في إطار تفعيل مشاريع البرنامج الاستعجالي المتعلقة بتحسين جودة الحكامة والتخطيط، واستثمار منظومة الإعلام من أجل تخطيط وتسيير أنجع لمنظومة التربية والتكوين من خلال إرساء نظام مبسط ومعتن للتوقع واستشراف الحاجيات.

وفي هذا الصدد قال السيد عبد الحق الحياني، مدير الاستراتيجية والإحصاء والتخطيط، بأن الوزارة مدعوة اليوم إلى إرساء نظام للتوقع خصوصا في مجال المواءمة بين العرض والطلب في المجال التربوي استنادا إلى كل الأهداف المرسومة في البرنامج الاستعجالي وبالنظر إلى كل المكونات، وأن الوزارة تشتغل حاليا على دمج نظام القيادة في المنظومة المعلوماتية حتى تتمكن من تقريب المعلومات اللازمة والضرورية للقيادة من الفاعلين في



بأن الخريطة الاستشرافية من شأنها أن تدعم أيضا الموقف التفاوضي للوزارة مع القطاعات الأخرى وذلك من خلال الدفاع عن الحاجيات الحقيقية سواء على مستوى الموارد البشرية أو غيرها.

وحددت السيدة حكيمة رحيمي في عرضها حول الخريطة التربوية الاستشرافية، أهداف هذا المشروع الذي انطلق سنة 2009، والذي يروم تطوير نظام مندمج للمعلومات موجه للتخطيط، في هدفين اثنين أساسيين:

- أولا، التمكن من آليات توقع الحاجيات المتعلقة ببنية الاستقبال وبالموارد البشرية حسب الأهداف التي تحددها استراتيجية الوزارة وتبسيط هذه الآليات وعقلنتها؛

- ثانيا، تحقيق نوع من التوازن بين العرض والطلب في منظومة التربية والتكوين.

كما أشارت إلى أن الفاعلين المعنيين الذين يستهدفهم هذا المشروع، والذين سيساهمون مباشرة في وضع لبنات الخريطة التربوية الاستشرافية، هم مصلحة التخطيط على مستوى كل من النيابات والأكاديميات، والوحدات المكلفة بالتخطيط والتعليم التقني والتوجيه



وحول مسألة الموارد البشرية التي تعتبر من بين التحديات البارزة أمام أي تخطيط استشرافي، أشارت السيدة بلحبيب إلى أنه قد تم دمج هذا المكون ضمن مقاربة مندمجة وأن التحضير للحركة الانتقالية الوطنية أصبح يعتمد الخريطة المدرسية كما يمر عبر النظام المندمج للمعلومات، كما أن الوزارة أصبحت حاليا تتوفر على إطار مرجعي للموارد البشرية وعلى قاعدة معطيات وطنية متقاسمة تشكل مرجعا لمجموع الفاعلين الذين يشتغلون على موضوع الدخول المدرسي، كما أن النيابات أيضا أصبحت تتوفر على مصالح للتخطيط ومصالح للموارد البشرية تشتغل بشكل جماعي وهو ما لم يكن ممكنا من قبل.

واعتبر السيد محمد مليت، المدير المكلف بتدبير الخرائط التربوية وإعادة الانتشار، الاهتمام بمسألة الخريطة الاستشرافية، تعزيزا للجانب التوقعي في الحكامة والتدبير مشيرا إلى أن نسبة كبيرة مما يعترض المنظومة من مشاكل تنجم في الغالب عن افتقار الفاعلين للمنظور الاستشرافي المبني على منطق دقيق لحساب الحاجيات، وأضاف في نفس السياق



التربوي والمناهج وتكوين الأطر والدعم الاجتماعي وغيرها، على المستوى المركزي.

وعرف هذا اليوم الدراسي تنظيم ورشة للنقاش شارك فيها مجموعة من الأطر المعنيين بموضوع التخطيط والخريطة التربوية الاستشرافية محليا وجهويا ومركزيا، وأطرها كل من السيد علي علوش والسيدة حكيمة رحيمي والسيد محمد جباري ■